

محطات العمر

وُلدت في العشرين من كانون الأول (سبتمبر) ١٩٢٩ في حي زقاق البلاط من بيروت. والدي أحمد الحص ووالدتي إينة عمّه وداد الحص. كان والدي صيدلياً تخرّج من كلية الطبّ في جامعة اسطنبول.

رُزق والداي خمسة أولاد، ثلاث بنات ثم صبيين، وكنت أصغرهم. البنات هنّ أسماء وسلوى وزينب، والصبيان هما أنيس وسليم.

توفي والدي ولي من العمر سبعة أشهر. وقد ترك لنا مصدراً للرزق هو مبنى من طابقين في محلّة زقاق البلاط قوامه بيتان وثلاثة محلات تجارية، كلّها مؤجّرة. وما لبثنا أن غادرنا البيت الذي كُنّا نشغله في المبنى لتُقيم في بيتٍ صغير جداً عائد لجَدّتي وعلى مقربة من مكان إقامتها.

عشنا في حالٍ من الضيق الشديد، إذ كان على والدي أن تتحمّل من دخلنا المحدود جداً نفقات معيشتنا والأقساط المدرسية للأطفال الخمسة. وقد بدأت دراستي في مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للبنات، إذ كانت شقيقتي تصطحبني إليها صباح كل يوم، وكان الأطفال الذكور يُقبلون في مرحلة الحضّانة فقط في مدرسة مُخصّصة للبنات. وفي سنتي الثانية انتقلت إلى مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للصبيان في منطقة حرج بيروت، وكنت أتوجّه إليها بصحبة أخي أنيس في سيّارة صغيرة كانت تُحمّل نحو عشرة أطفال مُكدّسين تكديساً شديداً.

وكانت خالتي العانس درية الحص ترعى أسرتنا وتُحيطنا بكثيرٍ من العطف، وكانت تخصني شخصياً بمحبة خاصة، رُبما لكوني الأصغر سنّاً. وكانت والدتي عندما ترمّلت في السابعة والعشرين من العمر.

كنت أتلقى من والدتي مُخصّصاً عند خروجي إلى المدرسة يوماً مقداره نصف قرش، وكنت أشتري به بسكويت وراحة الحلقوم. وأذكر يوماً أنني كنت خارجاً إلى المدرسة وسمعت والدتي تهمس في أذن خالتي أن النقود نفدت كلياً من يدها ولم يعد لديها قرش واحد. فما إن سمعت هذا الكلام حتى بادرت إلى إخراج نصف القرش من جيبي وقدمته لوالدتي. فضحكت والدتي ضحكة حزينة وأشارت عليّ بالاحتفاظ به، فهي تستطيع أن تتدبّر أمرها.

خالتي درية لم تُعمّر طويلاً، فقضت نحبها وأنا طفلٌ صغير. فكان مصابي بفقدانها كبيراً.

لم أكن من المُجلّين بين تلاميذ صقي. وأذكر أنني أتيت البيت يوماً وقد فاتني أن أسجل ما كان متوجّباً عليّ. فسأقتني خالتي إلى منزل زميلي في الصفّ جميل كبيّ لنستفسره ما كان متوجّباً. فإذا به غارقٌ في نوم عميق. ولدى إيقاظه اكتشفنا أنّ حاله كانت كحالي.

في العام ١٩٤١، أي في السنة الثالثة من الحرب العالمية الثانية، هاجمت القوات البريطانية لبنان من الجنوب، قادمةً من فلسطين، لاقتلاع القوات الفرنسية المرابطة في لبنان. وكانت الأجواء اللبنانية مسرحاً للغارات الجوية اليومية صيف العام ١٩٤١. وقد نزح كثيرٌ من سكّان بيروت إلى الجبال لقضاء موسم الصيف تجنّباً لأخطار العمليات الحربية التي تركّزت في شكلٍ أساسي على العاصمة بيروت. فاستأجرتُ جدّتي منزلاً في بلدة صوفر، واصطحبتنا جميعاً، فأقمنا في الطابق الثاني، أما الطابق الأرضي فكان يشغله أصحاب الملك من آل فليحان.

كان هؤلاء يحتفظون بخروف، فوقعت في غرام هذا الخروف وانكبت على إطعامه بيدي وتنظيفه واصطحابه في نزهاتٍ، كنت أقوم بها حول المنزل

سيراً على قدمي. هذا الخروف أسر مني لبي. ومن سوء الطالع أن أصحاب الخروف عمدوا إلى ذبحه بنهاية موسم الصيف. فكان لذلك المشهد أبلغ الأثر في نفسي، ومنذ ذلك اليوم وأنا مُستنكِفٌ عن أكل اللحوم إلا في حالات إستثنائية. ولم ألبث وأنا في الثلاثين من عمري أن انقلبت نباتياً مُتشدداً، لا أتقبل أي نوع من أنواع اللحوم في أي شكلٍ من الأشكال، وشملت في امتناعي عن أكل اللحوم لحوم الغنم والبقر والدجاج والأسماك وأمضيت بقية حياتي كذلك.

كان لي حالة ثانية إسمها نجلا الحص، متزوجة من ابن عمها حسن الحص. وعند دخول القوات البريطانية بيروت سنحت لحسن الحص فرصة العمل متعهداً للأشغال مع الجيش البريطاني، وأثرى من عمله هذا. في السنة التالية قرّر حسن الحص وعائلته تمضية موسم الصيف في بلدة حمانا، وقد استأجر لنا منزلاً مجاوراً لنمضي فصل الصيف إلى جانبه نظراً لما كانت خالتي تَكُنُّ لنا من المحبة.

خلال ذلك الصيف فاتحتُ أمي برغبتي في الانتقال من مدرسة المقاصد الخيرية إلى ابتدائية الآي سي في رأس بيروت، بدافع الرغبة في تعلّم الإنكليزية بدلاً من الفرنسية التي كنت أتلقنها في مدرسة المقاصد، فكان ردّ والدتي: الآي سي تستوجب كثيراً من المال وهذا ما لا نملكه. سمعت إبنة خالتي، صفية الحص (التي أضحت فيما بعد زوجة لعثمان الدنا)، ما قالته أمي فبادرت إلى التبرّع بتمويل دراستي في الآي سي. هكذا انتقلت إلى الدراسة في الآي سي، وخسرت في هذا السياق سنة من تدرّجي، إذ كان عليّ أن أبدأ باللغة الإنكليزية من نقطة الصفر.

بمُجرد انتقالني إلى مدرسة جديدة بناء على طلبي وعلى نفقة ابنة خالتي، بثّ أشعر بالمسؤولية فانقلبت من طالب متوسط الأداء أو دونه إلى طالب مُجِلّ. وبقيت كذلك حتى تخرّجي من الجامعة.

تولّت إبنة خالتي شأن مصاريفي المدرسية طوال أربعة أعوام. ثم انقطعت

عن ذلك بعد وفاة خالي كمال الحص الذي كان ميسور الحال، فورثت جدتي (أي والدته) منه بعض التركة، فتولت جدتي أمري وقامت بكل أعبائي الدراسية حتى نهاية سنة الفرشمن (السنة الأولى في الجامعة الأميركية في بيروت).

كنت من المتفوقين في المرحلة الثانوية من دراستي، فقررت أن أختصر دراستي سنة فقصدت نائب مدير الآي سي آنذاك الأستاذ فايز أسعد (وكان المدير أميركياً اسمه لسلي لفيت)، وعرضت أمامه رغبتني في إتمام سنتين دراسيتين في سنة واحدة وإنما مع مواصلة الدراسة في الدورة الصيفية لتعويض ما قد يفوتني. فلقيت منه تشجيعاً. هكذا تدرّجت في سنة واحدة من الأول ثانوي إلى الثالث ثانوي.

لدى بلوغي المرحلة الجامعية كانت جدتي قد أضحت غير قادرة على تحمّل نفقات دراستي. فتعهّدت نفسي بنفسي، فكنت أحصل من الجامعة على عون مالي بفضل سجلّي الدراسي المتميّز، فكانت قيمة العون تُحسم من الأقساط المترتبة عليّ. وكنت أسدّد الرصيد المتوجّب عليّ ممّا كنت أجنه من عمل حصلت عليه بفضل رئيس دائرة العلوم التجارية الشيخ سعيد حمادة، فكنت أعمل ناظراً على بعض الامتحانات، أو مساعداً لأساتذة الدائرة في تصحيح أوراق الامتحانات بناءً على إجابات كان الأساتذة يُزودوني بها. وكنت أتقاضى ١٢٥ قرشاً عن كل ساعة عمل في حدود العشر ساعات أسبوعياً كحدّ أقصى. هكذا كنت أُغطي كل مصاريف دراستي الجامعية، وعند تخرّجي بدرجة بكالوريوس (التي نلتها بتفوق) وجدت في حسابي لدى صندوق الجامعة رصيماً ضئيلاً سحبتُه.

كنت خلال مرحلة دراستي الثانوية أعتزم التخصص في الجامعة بالأدب العربي. ولكن مع اقتراب موعد انتقالني إلى المرحلة الجامعية فاتحتني والدتي، ومعها شقيقتي وصهري سامي، زوج شقيقتي زينب، بالقول: «نحن في انتظار الفرج مادياً مع تخرّجك من الجامعة، فماذا ستجني من دراسة الأدب العربي؟». سألت لتوي أصدقائي أين سيتوجّهون، وكان بينهم سميح البابا وأحمد الرفاعي. فقررت أن أذهب حيث يذهبون، فاخترت خطّ الإقتصاد وإدارة الأعمال وانتسبتُ إلى دائرة العلوم التجارية؛ وتخرّجت منها عام ١٩٥٢ بتفوق.

أذكر أنني، إذ كنت في صفّ السوفومور (السنة الجامعية الثانية)، سعت إلى الحصول على عمل خلال الصيف، فتوجّهت إلى وست هول داخل الجامعة لأطالع الإعلانات المُعلّقة على لوحة. كانت هناك إمكانية للعمل عاملاً في حدائق الجامعة. طلبت العمل في هذا المجال فقبل لي إنهم ارتبطوا مع سِواي ولم يُعدّ ثمة مجال لي. فاستوقفتني إعلان آخر بإجراء مسابقة لأفضل مسرحية ريفيّة تنظّمها جمعية إنعاش القرية.

فعكفت على إعداد مسرحية عن الحياة الريفية في لبنان بعنوان «مطحنة

حامد».

وقدّمتها إلى مكتب مبنى وست هول في الجامعة. فجاءني إشعارُ قبيل نهاية عطلة الصيف من الجمعية يُبلغني أنني فزت بالجائزة الثانية وقيمتها ٤٥ ليرة. سألت عن الفائز الأول فكان الكاتب المعروف عمر أبو النصر.

في الشهر الأخير من دراستي، وقبل تخرّجي، تناهى إليّ أنّ شركة التابلاين لنقل البترول تحتاج إلى موظّفين. فتقدّمت بطلب للعمل لديها، فقبلتني. وعملت في هذه الشركة مُحاسباً نحو السنتين، تلقّيت بنهاية هذه الفترة عرضاً من غرفة التجارة والصناعة، فالتقطته لأعمل في هذه الغرفة مراسلاً أتولّى تحرير الرسائل باسم المؤسسة. وكان سبب حصولي على هذا المنصب في غرفة بيروت الأستاذ برهان الدجاني، الذي كان أستاذاً في الجامعة، وكنت لم أزل أتلقّى العلم على يديه لنيل الماجستير.

وكنت عند تخرّجي قد فزتُ بأول جائزة يمنحها مكتب سابا وشركاه للمحاسبة وتدقيق الحسابات، وكان قد خصّص جائزة سنوية للمُتخرّج الذي يحوز أرفع معدّل في مواد المحاسبة وتدقيق الحسابات في الجامعة الأميركية في بيروت. فأقام صاحب المكتب الأستاذ فؤاد سابا حفلاً في مكتبه لتسليمي الجائزة، وهي مبلغ ثلاثماية ليرة. فقبضت المبلغ وهرعت لتوّي إلى شراء غسّالة كهربائية لوالدتي التي كانت تقوم بأعمال الغسل بيديها.

وعند تخرّجي تلقّيت هديّة من إبنة خالتي صفيّة الحص هي جهاز راديو، وكان أوّل جهاز راديو يدخل منزلي. وكنت أهوى الموسيقى وأستمع إليها من راديوات الجيران التي كانت تصلني أصواتها من النافذة، وكنت أحياناً أقصد

منزل شقيقتي زينب، قرينة سامي الحصر، لأستمع إلى برنامج «ما يطلبه المستمعون» وكنت مأخوذاً بأغاني محمد عبد الوهاب.

تعرفت خلال وجودي في غرفة التجارة والصناعة إلى ليلي فرعون، التي كانت تطبع الرسائل التي أحررها. ونمت صلة المحبة بيننا فكان أن تزوجتها في العام ١٩٥٧. ورزقت منها ابنة وحيدة هي وداد.

لازمتني زوجتي ليلي عن كثب، فكانت تُشجّعني على التقدّم في ميدان العلم، وكانت هي التي طبعت أطروحتي للماجستير، كما طبعت فيما بعد أطروحتي للدكتوراه. وكانت تحوطني بمحبّتها ورعايتها في حلّي وترحالي. بعد سنة من وجودي في غرفة التجارة ناداني أستاذي الشيخ سعيد حمادة وعرض عليّ مباشرة التدريس في الجامعة، فحللت في مناصبي الجامعي محلّ أستاذي موسى الحسيني الذي غادر الجامعة إلى أميركا في إجازة لمتابعة التحصيل العلمي لنيل الدكتوراه. فباشرت التدريس في الجامعة في العام ١٩٥٥، ولم أكن يومذاك حائزاً إلاّ على البكالوريوس، فقامت بتدريس مواد المحاسبة على شتّى درجاتها، بما في ذلك مادّة المحاسبة العليا التي كانت تُعطى لطلاب السنة الأخيرة. ونلت الماجستير خلال تلك المرحلة في العام ١٩٥٧.

دعاني الشيخ سعيد حمادة للقاءه خلال العام ١٩٥٨، هو عام الأزمة الدامية في لبنان، وقال لي: «إنك لن تُرقى إلى رتبة أستاذ إلاّ إذا حزت على الدكتوراه، فعليك بها». وكنت قد بدأت التدريس برتبة مساعد مُعيد ثم برتبة مُعيد. فبادرته بالقول: «ولكنني يا أستاذي لا أملك الإمكانيات المادية لمتابعة الدراسة في أميركا». فقال لي: «دع الأمر لي»: فكان أن أمّن لي الشيخ سعيد حمادة مُساعدة من مؤسسة روكفلر، ضمنت لي ولزوجتي وابتني الطفلة التمويل اللازم لنفقات سفرنا وإقامتنا في الولايات المتحدة الأميركية والأقساط الجامعية. وكانت المؤسسة هي التي اقترحت عليّ التوجّه إلى جامعة أنديانا باعتبارها من الجامعات القليلة في أميركا التي تُقدّم برنامجاً مزيجاً من الإقتصاد وإدارة الأعمال. في خلال وجودي في أميركا تكاثرت عليّ الأعباء الصحيّة لكوني أشكو من مرض الربو، وقد تتالت عليّ الأزمات الصدرية في أميركا. ربما بسبب الضغط الشديد الذي كنت أعمل في ظلّه سعياً لإنجاز برنامج

دراستي في أقصر مُدَّة مُمكنة لأعود بعدها للتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، التي منحتني إجازة غير مدفوعة لإتمام دراستي. وقد تَنَاهَى إلى مؤسسة روكفلر بعد حين سوء وضعي المالي بسبب ما أنفقت على الأدوية والعقاقير، فكتب لي المسؤول عني في المؤسسة مُعَاتِباً لكوني لم أشعرهم بحالي. وأُرفق كتاب العتاب بمبلغ من المال أنقذني من الضائقة التي كنت أُرزح تحت وطأتها. وبنهاية السنة الأولى من دراستي في جامعة أُنديانا، كان عليّ أن أنتقل إلى العاصمة واشنطن لإجراء الدراسة المطلوبة لأطروحة الدكتوراه، وذلك في مكتبة الكونغرس، وهي من أكبر مكتبات العالم. كتبتُ إلى مؤسسة روكفلر في هذا الشأن فقَدَّمت لي التمويل اللازم لِإِنْتِقَالِي وعائلي إلى واشنطن مع زيادة في المخصص الشهري الذي كنت أتقاضاه، نظراً إلى أنّ أعباء المعيشة في واشنطن كانت أعلى منها في أُنديانا. وكان موضوع أطروحتي: «الدور الذي يمكن أن يقوم به مصرف مركزي في لبنان». ولم يُكُنْ قد أنشئ مثل هذا المصرف في لبنان.

أنجزت دراستي الأكاديمية في خلال سنة (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، وأنجزت الأطروحة في خلال سنة أخرى، فتلّتُ الدكتوراه في العام ١٩٦١. وعدتُ لتؤي للتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، فدرّست إقتصاد الأعمال والإقتصاد الهندسي والإقتصاد الكلي والمحاسبة.

في العام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ شَغَر منصب رئاسة دائرة الأعمال، فأُسندت إليّ هذه المهمة. وفي هذه الأثناء وردني عرض من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية في الكويت لتولي مهمة المستشار المالي للصندوق لسنة واحدة قابلة للتجديد. وقد جاءني العرض بواسطة صديقيّ عدنان محوك وصائب الجارودي اللذين كانا يعملان في الصندوق.

فدار سجلاً طويلاً بين زوجتي ليلي وبينني حول جدوى قبول العرض، وكانت هي غير راضية عن العيش في الكويت. فاتَّفقت معها على الاحتكام إلى أستاذي الشيخ سعيد حمادة. وقد قمت وزوجتي بزيارته في منزله وعرضنا أمامه

المسألة. فبادرني بالسؤال: «هل لديك شقة خاصة بك؟» وعندما أجبته بالنفي، قال: «عليك بقبول العرض، عسى أن تستطيع جمع بعض المال لشراء شقة». فرضخت زوجتي لنصيحة الشيخ سعيد وتوجهنا إلى الكويت.

كان رئيس الصندوق آنذاك الشيخ جابر الأحمد بصفته وزيراً للمال، وهو الذي أضحى فيما بعد أميراً للكويت. وكان مدير عام الصندوق عبد اللطيف الحمد الذي غدا فيما بعد رئيساً للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وهو رجلٌ مُتميز في ذكائه وسُمُو أخلاقه وإخلاصه للقضايا العربية.

سُعدت زوجتي ليلي كثيراً بالحياة في الكويت، حتى أنها، بنهاية السنة الأولى من إقامتي هناك كانت هي التي طلبت مني البقاء سنة ثانية، وكانت هي التي طلبت مني، بنهاية السنة الثانية، البقاء في الكويت صيف العام ١٩٦٦ في انتظار افتتاح العام الدراسي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ في الجامعة الأميركية في بيروت.

تأمن لي في الكويت من المُدخرات ما مكنتني، لدى عودتي إلى بيروت، من شراء عقار في منطقة الدوحة، جنوبي العاصمة، واستدنت من مصرف لبنان، بعد تعييني رئيساً للجنة الرقابة على المصارف، مبلغاً مكنتني من إتمام بناء منزلي هناك. وقد زارني الشيخ سعيد حمادة في منزلي الجديد قبيل نهاية العام ١٩٦٨، فجال بنظره في أرجاء المنزل، وقال: «أشرت عليك بادّخار ما يكفي لشراء شقة، ولم أطلب إليك تشييد مثل هذا البيت».

لدى عودتي إلى بيروت من الكويت انفجرت أزمة بنك أنترا، فكان زلزالاً مصرفياً نجمت عنه تداعيات بعيدة الأثر على الإقتصاد الوطني اللبناني. كان مدير عام وزارة المال آنذاك الدكتور خليل سالم، وكان من أعزّ أصدقائي. وكان رئيس الوزراء، الدكتور عبد الله اليافي، هو وزير المال. فشكّل لجنة للنظر في الحلول المُمكنة لأزمة أنترا، وذلك برئاسة الدكتور سالم وعضويتي والمحامي سامي الشماس. ولقد طرحت في هذه اللجنة أول ما طرحت فكرة تحويل ودائع المصرف المُتعثر إلى أسهم في رأسمال شركة مالية تقوم على أنقاض المصرف. وهو الحلّ الذي اعتمد في نهاية المطاف.

وقد أشركني صديقي الدكتور سالم في المناقشات التي كانت دائرة حول تشريع يُعدّ لإصلاح الوضع المصرفي، فصدر القانون ٦٧/٢٨ الذي نصّ على إنشاء لجنة للرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان وإنما بالاستقلال الإداري عن مصرف لبنان، كما نصّ على نظام جديد لوضع اليد على المصارف المُتعثّرة بهدف تصفيتها من دون الإساءة إلى مصالح المودعين أو إلى الوضع المصرفي العام.

عرض الدكتور خليل سالم عليّ تولّي رئاسة أول لجنة للرقابة على المصارف، فرحبت بالعرض، وطلبت إجازة غير مدفوعة من الجامعة الأميركية للقيام بهذه المهمة. وقد أقسمت اليمين القانونية قبل مباشرة العمل وزميليّ عُضوي اللجنة بشارة فرنسيس وفلادو خلاط. وقد تلا اليمين أمام رئيس الجمهورية شارل الحلو الأستاذ الياس سركيس، مدير عام غرفة رئاسة الجمهورية، وتلوانه من بعده. وكان ذلك في اليوم الأول من حرب العام ١٩٦٧، أي في ١٩٦٧/٦/٥؛ وكان الرئيس الحلو مُنشغل البال بأخبار الحرب فكانت جلسة القَسَم مُختصرة جداً.

باشرت العمل رئيساً للجنة الرقابة قبل شهرٍ واحد من تعيين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان. ومن موقعه حاكماً لمصرف لبنان، وبهذه الصّفة رئيساً للهيئة المصرفية العليا التي أنيط بها أمر اتخاذ قرارات الإصلاح المصرفي، ومن موقعي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف، نَقَدنا، الأستاذ سركيس وأنا، برنامجاً واسعاً للإصلاح شمل تصفية عدد من المصارف ودمج بعض المصارف بمصارف أخرى، وإعادة هيكلة بعض المصارف المُتعثّلة خصوصاً لجهة إعادة تكوين رساميلها أو أموالها الخاصة.

توطّدت العلاقة بين الحاكم الياس سركيس وبينني على قاعدة الثّقة المُتبادلة، فأخذ يستشيرني في شتّى المواضيع الإقتصادية وتلك المتعلّقة بالسياسة النقدية التي يُنفّذها مصرف لبنان.

شاركت في المُباحثات الجارية لإنشاء مصرف للإنماء وفي صياغة

النصوص المتعلقة به. فأنشئ المصرف الوطني للإنماء الإقتصادي والسياحي على أساس المناصفة في رأسماله بين الدولة اللبنانية والقطاع المصرفي. وقد اشترطت جمعية مصارف لبنان لدخولها في المشروع أن أكون شخصياً رئيس مجلس إدارة المصرف ومديره العام. فقبلت المهمة، وكان تعييني بمرسوم وقعه رئيس الوزراء صائب سلام. فباشرت العمل في موقعي الجديد في العام ١٩٧٣.

وأتخذت للمصرف مَقراً في ساحة التباريس في بيروت الشرقية، وعكفت فوراً على وضع النصوص الداخلية له واستكمال أجهزته الفنية والإدارية، وأعلنت استعداد المصرف لتقبُّل طلبات التمويل لمشاريع صناعية وسياحية. باشر المصرف عمله بزخم مشهود، ولكنني بقيت على اتصال مع حاكم مصرف لبنان الياس سركيس، الذي كان يدعوني إلى التشاور معه في شؤون مصرفية وإقتصادية ونقدية. فكنت ألقاه يوماً تقريباً.

في العام ١٩٧٥ انفجرت الأزمة الدامية التي استمرّت ما يربو على خمسة عشر عاماً. فيتنا نُشاهد المسلّحين، وأكثرهم من حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، ينتشرون مُلتمين أو مُقنّعين في ساحة التباريس حيث مقرّ المصرف. فكنت كلما نزل هؤلاء إلى الشارع أشاهدهم من نافذة مكتبي، فأدعو موظفي المصرف إلى الانصراف خِشية تعرّضهم لأيّ مكروه.

وذاث يوم تلقّيت مكالمة هاتفية من الأستاذ الياس سركيس قال لي فيها: ماذا أنت فاعِل؟ فسألته ما إذا كان يُريد مِنّي شيئاً فقال إنّه في حاجة إليّ لأمرٍ عاجل جداً. فغادرت المصرف لتويّ قاصداً مصرف لبنان. فما أن خرجت من المصعد على الطابق الذي يضمّ مكتب الحاكم حتى وجدت الأستاذ سركيس في انتظاري أمام المصعد. فلم أتمالك أن أسأله: ما الخطب؟ فأبلغني أنّه علم أنّ قائد ميليشا حزب الكتائب وليم حاوي لقي مصرعه، فدعاني هو إليه ليُبعدني عن المسلّحين المنتشرين في مُحيط التباريس، لأنّ الحادث قد يفضي إلى تأزّم الوضع الأمني. فقلت له إنني تركت الموظفين في مكاتبهم ويتعيّن عليّ إنقاذهم. فجلسنا، الأستاذ سركيس وأنا، أمام الهاتف وأجرينا الإتصالات اللازمة مع قيادة قوى الأمن الداخلي فتمّ إخراج جميع الموظفين بسلام.

تصاعد التأزم الأمني يوماً بعد يوم، ما اضطررتني أن أنقطع عن النزول إلى مكنتي، وأقفلت المصرف خوفاً على سلامة الموظفين. ولكنني ما انقطعت عن زيارة صديقي الأستاذ إلياس سركيس.

في العام ١٩٧٦ انتُخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية بعد أن عدل مجلس النواب الدستور لتقريب موعد الانتخاب بضعة أشهر، عسى أن يساهم انتخاب رئيس جديد في تهدئة الأوضاع. بالطبع كان على الرئيس المنتخب مغادرة مصرف لبنان نهائياً إلى منزله في منطقة الحازمية (مار مخايل) المطلّة على مخيم تلّ الزعتر للاجئين الفلسطينيين، حيث كانت تدور أعنف المعارك يوماً.

كنت خلال هذه الفترة أُلّم على صديقي الدكتور خليل سالم، مدير عام وزارة المال، الذي كان يقطن في منطقة رأس بيروت. وكنت أتصل يومياً بالرئيس سركيس، وكان كثيراً ما يطلب مِنّي موافاته في منزله. فكان عليّ أن أجتاز خطوط التماس (خطوط القتال) عند نقطة مستشفى أوتيل ديو. فكنت أستقلّ سيارة إينتي وداد الصغيرة، وأجتاز بها الطريق الفاصل بين المنطقتين المتقابلتين بأقصى سرعة، فأجد اللواء ميشال ناصيف في انتظاري أمام حاجز للمسلّحين قرب أوتيل ديو، فيصطحبني إلى منزل الرئيس سركيس. وكان يرافقني في طريق العودة إلى النقطة نفسها.

صباح ذات يوم توجّهت لزيارة صديقي خليل سالم على جاري عادتي، واتصلنا من لدنه بالرئيس سركيس. ثم خرجنا، الدكتور سالم إلى مكتب الوزارة في منطقة الصنائع، وأنا إلى منزل شقيقتي. بعد ساعات بلغني النبا المشؤوم، وهو أنّ الدكتور خليل سالم لم يصل إلى مكتبه وأنه مفقود. ثم ما لبثت قوى الأمن أن اكتشفت جثته في صندوق سيارة مهجورة، هكذا سقط أعزّ أصدقائي غيلة في تلك الحرب القذرة، فكان لرحيله أبلغ الأثر في نفسي.

في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة، فاصطحبني الرئيس سركيس معه، ولم يكن قد تسلّم مهامه الرئاسية بعد، كما لم يكن لي أيّ صفة رسمية آنذاك. فصدر عن القمة قرارات مهمة منها قرار بإنشاء قوة ردع عربية قوامها ثلاثون ألف جندي، وقرار بإنشاء لجنة رباعية من سفراء

المملكة العربية السعودية والكويت ومصر ومندوب عسكري من سوريا، مهمتها مساعدة الرئيس اللبناني في تنفيذ إتفاق القاهرة المعقود مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل بضع سنوات. وكان تفاهم بين المؤتمرين على إمداد لبنان بالمساعدات المادية لإعادة بناء ما دمرته الأحداث. كُنَّا بعبارةٍ أخرى نعيش أجواء نهاية الأزمة. ولكن الواقع لم يكن كذلك على الإطلاق، فاستمرّ التصعيد والتدهور.

كلّفتني الرئيس سر كيس وضع تصوّر عام لبرنامج الإنماء والإعمار الذي يمكن للعهد الجديد أن يقدم عليه إنطلاقاً من أجواء الارتياح التي كانت سائدة. فعقدت سلسلة إجتماعات مع المدراء العاميين في بيروت الشرقية وفي بيروت الغربية، وجمعت المعطيات المتوافرة، وأعددت تصوّراً عاماً للإنماء والإعمار أودعته الرئيس سر كيس. وضمن البرنامج إنشاء مجلس الإنماء والإعمار.

كان الرئيس سر كيس يعمل على تأليف حكومة فعاليات، أي من القوى المتقاتلة، برئاسة الرئيس تقي الدين الصلح. والتفت إليّ يوماً يسألني: «أرغب إليك أن تتولّى حقيبة في الحكومة المنتظرة، فأبي الحقائب الوزارية تُريد؟» فأجبتته بأنني لا أرغب في تولّي حقيبة، وأؤثر أن أكون وزيراً لشؤون الإنماء والإعمار. فقال لي: فليكن ما تشاء.

ولكن ما لبث الرئيس سر كيس أن اكتشف تعذّر قيام مثل تلك الحكومة التي تضمّ تناقضات تلك المرحلة. فالتفت إليّ وقال: أريد أن أكلفك تشكيل حكومة تكنوقراط. هكذا وُلدت حكومة التكنوقراط الثمانية في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦. وقد حظيت هذه الحكومة من مجلس النواب بسلطات تشريعية إستثنائية. فكان أول مرسوم إشتراعي يُقرّره مجلس الوزراء مرسوم باستحداث نظام للرقابة على الصحف.

عندما دفع الرئيس سر كيس المشروع إليّ اعترضت قائلاً: «علام العجلة؟ دعنا نناقش الفكرة أولاً». فأجابني همساً: «لن تكون قوّة ردع عربية ولن تكون لجنة عربية رباعية ولن تكون مساعدات عربية للإنماء والإعمار، ما لم نبدأ بهذا الإجراء». كان ذلك من أجواء كواليس القمة العربية في القاهرة التي لم أطلع عليها حتى تلك اللحظة. كانت الحرية الصحافية في لبنان همّ العرب. وكانت

النزاعات العربية المتفجّرة على الساحة اللبنانية تنعكس في حملات الصحف. كان من أوائل القرارات المُتخذة إنشاء مجلس الإنماء والإعمار، وسَمّينا لرئاسته الإقتصادي المعروف الدكتور محمد عطا الله.

كانت حقبة تلك الحكومة حقبة تصعيد وتدهور مُستشريين. واستقلت في العام ١٩٧٨، لأفسح في المجال أمام الرئيس سركيس لتحقيق حلمه بالإتيان بحكومة فعاليات. وبعد مشاورات أجراها مع النواب عاد الرئيس سركيس فسَمّاني لتأليف تلك الحكومة. أُجريت لهذه الغاية أوسع المشاورات مع النواب والقوى المتصارعة لأصطدم سريعاً باستحالة قيام مثل هذه الحكومة. فلضطرت، في خطوة غير مسبوقة، إلى العودة عن استقالة الحكومة. هكذا عادت الحكومة الأولى في عهد الرئيس سركيس فاستأنفت نشاطها، وكان شيئاً لم يكن. وفي العام ١٩٧٨ نفّذت إسرائيل اجتياحها الجنوب في ما سمّته عملية الليطاني بهدف إقامة حزام أمني شمالي حدودها. وصدر على الأثر القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي، الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من لبنان، فكان أن استمر الاحتلال حتى العام ٢٠٠٠.

بقي الحال على هذا المنوال حتى العام ١٩٧٩، حينما تفاهمت مع الرئيس سركيس على الاستقالة تمهيداً لقيام حكومة سياسيين تحلّ محلّ حكومة التكنوقراط. بعد مشاورات أجراها مجلس النواب، عاد الرئيس سركيس فكلّفني تأليف الحكومة، فكانت حكومة ضمّت بعض نجوم السياسة في لبنان.

خلال عهد هذه الحكومة الثانية، اقترحت على الرئيس سركيس إعلان برنامج إصلاحي يتمّ الوفاق عليه فتنتهي الأزمة الدامية. وكنت أعددت مشروع نصّ لمثل هذا البرنامج، فعرضته عليه في حضور وزير الخارجية الأستاذ فؤاد بطرس، الذي كان الرئيس سركيس يثق كثيراً بحكمته ورأيه. بعد مناقشة المشروع وإدخال بعض التعديلات عليه، وافق الرئيس سركيس على إعلانه بكلمة يوجّهها إلى اللبنانيين عبر وسائل الإعلام.

ولكن هذا البرنامج، الذي عُرف بالمبادئ الأربعة عشر، لم يفلح في

اختراق أجواء التأزم التي كانت غالبية في تلك المرحلة. فاتّجه تفكير الرئيس سركيس إلى احتمال انتخاب الشيخ بشير الجميل، قائد ميليشيا القوات اللبنانية المنبثقة من حزب الكتائب. وبدأت أجهزة المخابرات العمل على هذا الخطّ على الرغم من اعتراضه على ذلك. وبناءً على إصرار الرئيس سركيس دعونا جميع القوى إلى لقائنا، الرئيس وأنا، في جلساتٍ ثنائيةٍ عرضنا فيها المبادئ الأربعة عشر وحصلنا على تواقعهم إيداناً بالموافقة عليها. ولكن التجربة كانت عقيمة فلم يكن منها أيّ جدوى.

شعرت بعقم استمراري في موقع المسؤولية، فاستقلت في العام ١٩٨٠.

وقد دوّنت تفاصيل تجربتي في الحكم إلى جانب الرئيس سركيس في كتاب بعنوان: زمن الأمل والخيبة.

استمرّت الأزمة الدامية، واجتاحت إسرائيل العمق اللبناني في العام ١٩٨٢ وصولاً إلى العاصمة بيروت، التي أظهرت مقاومة أسطورية للحصار الإسرائيلي المُدمّر والخانق طوال أكثر من ثمانين يوماً.

لدى اقتحام القوات الإسرائيلية منطقة الدوحة في طريقها إلى بيروت وجّهت نيران رشاشاتها الثقيلة إلى منزلي، وكنت وعائلي داخله. وعندما توجّه الجيش العدو لحصار بيروت، بعثت برسالة إلى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد أطلب إليه الاتصال بالسفارة الأميركية لتأمين إنزالي من الدوحة إلى بيروت، إسوةً بما كان للسيد وليد جنبلاط. فجاءتني سيارة من السفارة الأميركية وفيها أحد المسؤولين في السفارة، فانقلنا في سيارة السفارة جميعاً إلى بيروت عابرين الخطوط العسكرية الإسرائيلية التي ملأت الطريق. وأقمت في بيروت المحاصرة طيلة فترة الحصار أكابيد مع أهل بيروت الصامدين، وقد أويت إلى منازل بعض الأصدقاء الغائبين عن المدينة أتقلّ من منزلٍ إلى آخر حسب مقتضيات الظروف.

عند انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً، هاجم فريق من المسلحين منزل

الأستاذ عثمان الدنا (زوج ابنة خالتي) وكنت داخله مع زوجتي وابنتي. وكان عثمان الدنا يقيم في بيروت الشرقية، وقد اقترح لبشير الجميل في انتخابه رئيساً للجمهورية. فوُعت إحدى القذائف على مقربة مني، وأُصيب صهري سامي الحص برصاصة فنقلته إلى مستشفى الجامعة الأميركية.

انتخب الشيخ أمين الجميل رئيساً إثر اغتيال شقيقه بشير. فكلف الرئيس شفيق الوزان، الذي كان رئيساً للحكومة آنذاك، بتأليف حكومة جديدة.

تواصل التعقيد والتدهور. فعقد أطراف الصراع اللبنانيون مؤتمراً في جنيف، ثم عقد مؤتمر آخر في لوزان في سويسرا. اتفق على أثره على إلغاء اتفاق ١٧ أيار الذي كان وُقِع مع إسرائيل خلال فترة إحتلالها بيروت. كما اتفق على قيام حكومة إتحاد وطني. فكلف الرئيس رشيد كرامي بتأليفها، وكنت أحد وزرائها إلى جانب الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل والرئيس عادل عسيران ونبه بري ووليد جنبلاط. فتوليت حقائب التربية والعمل.

في اليوم الأول من عيد الأضحى في العام ١٩٨٤، كنت في طريقي إلى منزل المفتي سماحة الشيخ حسن خالد في منطقة الروشة لاصطحابه، نيابةً عن رئيس الوزراء رشيد كرامي، إلى صلاة العيد. وقبل وصولي إلى منزل سماحة المفتي بنحو مائتي متر، انفجرت سيارة في وجهي، فقتل العسكري أحمد الحاج شحادة الذي كان يقود سيارتي، وأُصبت بحالة اختناق شديد جرّاء الصدمة والدخان الكثيف الذي لُفني، فحملني إلى مستشفى الجامعة شاب كان في الجوار.

أحيلت قضية محاولة اغتيالي إلى المجلس العدلي، ولكن أي تحقيق جدّي في الحادث لم يحصل نظراً لضلوع بعض الأشخاص المرموقين في التخطيط للمحاولة، على ما تناهى إليّ لاحقاً. وقد سقط ضحية الحادث درّاجان إثنان كانا يتقدّمان الموكب وامرأة في الجوار.

في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٧ استشهد الرئيس رشيد كرامي في عملية اغتيال تعرّض لها في طريقه إلى طرابلس مُستقلاً طوافة عسكرية. فتنادت على الأثر القيادات الإسلامية وعقدت لقاء في دار الفتوى. كان الرأي مُجمِعاً في هذا اللقاء على أن أتولى رئاسة الحكومة فوراً كي لا تترك الساحة خالية

للخصوم، وكان الشيخ أمين الجميل، رئيس الجمهورية، يُعتَبَر طرفاً في النزاع، ممّا أدّى إلى قطيعة بينه وبين الرئيس كرامي طوال الأشهر الأخيرة، وانقطع مجلس الوزراء عن عقد أي اجتماعات، فابتدع ما سُمّي المرسوم الجوّال، الذي كانت القرارات بموجبه توفّع من المسؤولين ولكن من دون إجتماع مجلس الوزراء. وفي ذلك بالطبع بدعة دستورية.

قلت في ذلك اللقاء إنني على استعداد لتحمل المسؤولية، ولكن دماء الرجل لم تجفّ بعد، فليس من اللائق أن أحلّ محلّه بتلك السرعة. أمام إصرار المجتمعين أنّ الأمر لا يمكن أن يُترك للرئيس الجميل من دون مشاركة رئيس الوزراء في القرار، خصوصاً أنّ الرئيس الجميل كان يتصرّف كطرف في النزاع؛ اقترحت أن تكون تسميتي لرئاسة الوزراء بالوكالة تأكيداً على صفتها المؤقتة. قيل إنّ الوكالة لا تستقيم، فلا وكالة عن ميت. أصررت على موقفي فتطوّع الرئيس حسين الحسيني إلى مكالمة الرئيس الجميل في الأمر. فصدر عن رئاسة الجمهورية مرسوم بتسميتي رئيساً للحكومة بالوكالة، على أن تبقى الحكومة دون تعديل.

استمرّ واقع القطيعة الذي ورثته عن الرئيس رشيد كرامي، فلم أكن ألتقي رئيس الجمهورية، ولم يعقد مجلس الوزراء أيّ اجتماع حتى نهاية عهد الرئيس أمين الجميل.

بنهاية عهد الرئيس الجميل، لم يستطع مجلس النواب الإجماع لانتخاب خلف له. فأصدر الرئيس الجميل مرسوماً بتشكيل حكومة من العسكريين برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون. فرفضت هذه الخطوة لجملة أسباب: منها أنّ الدستور لا ينصّ على تأليف حكومة عند سُغور سدّة رئاسة الجمهورية، وإنما ينصّ على قيام الحكومة القائمة بمهام رئاسة الجمهورية، ومنها أن الرئيس أمين الجميل فقد شرعيّته عندما اختار أن يكون طرفاً في النزاع، وبالتالي فقراره تشكيل حكومة جديدة ليس شرعياً. ومنها أنّ القرار ينطوي على تجاوز العرف الذي كان يقضي بأن يترأس الحكومة مسلم في ظل النظام الطائفي السائد.

بقي من حكومتي خمسة هم: الرئيس عادل عسيران والدكتور عبد الله الراسي والأستاذ نبيه بري والأستاذ وليد جنبلاط. كانت فترة عصيبة، لعلها

الأخطر في تاريخ لبنان، لأنّ وحدة الدولة كانت على المحكّ. لذلك جعلت في الأولوية من اهتماماتنا المحافظة على سلامة المؤسسات ووحدها، فأصررت على حماية مصرف لبنان وعدم تعريض احتياطاته للإستنزاف، ووقفت بصلافة في وجه مطالبة البعض بالتطويع في الجيش بهدف استيعاب مقاتلي الميليشيات فيه. كان مجلس الوزراء يعقد جلساته في القصر الحكومي في منطقة الصنائع. وقد شهدت بعض تلك الجلسات تجاذبات حادّة، تخللها في إحدى المرات تهديد مباشر لي من وليد جنبلاط.

كانت قوات ميشال عون تستهدف المنطقة التي كنت أقطنها في محلّة عائشة بكار بكثافة متناهية. وقد أصيب المولّد الكهربائي للمبنى الذي أقيم فيه إصابة مباشرة. ولكنني لم أبرح وعائلتي المنزل ولا لحظة واحدة.

في مطلع العام ١٩٨٩ جرى اتصال بين الرئيس حسين الحسيني ويني وأنفقنا على وضع تصوّر مُشترك لحلّ الأزمة اللبنانية سياسياً. فعقدنا اجتماعات متتالية، حضرها إلى جانب الرئيس الحسيني شقيقه طلال وإلى جانبي القاضي الدكتور خالد قباني. فوضعنا تصوّراً تضمّن الكثير مما جاء لاحقاً في اتفاق الطائف، بما في ذلك إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء بعد أن كانت هذه السلطة منوطة برئيس الجمهورية.

وكذلك في العام ١٩٨٩، عقد مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء في المغرب، وشكّل المؤتمر لجنة عربية ثلاثية عُليا لإيجاد الحلول للأزمة اللبنانية. وقد دعت اللجنة العربية العليا النواب اللبنانيين إلى عقد لقاء في الطائف في المملكة العربية السعودية للتداول في الموضوع، وانتهى اللقاء إلى إعلان اتفاق على صيغة حلّ سياسي سميّ اتفاق الطائف أو وثيقة الوفاق الوطني.

لدى عودة النواب إلى بيروت، عقد مجلس النواب جلسة انتخاب فيها الأستاذ رينيه معوّض رئيساً للجمهورية. أجرى الرئيس معوّض مشاورات مع النواب وكلفني على الأثر تأليف الحكومة الأولى في عهده. في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ أقام الرئيس معوّض حفل استقبال في القصر الحكومي

في مناسبة عيد الإستقلال، وذلك بحضور الرئيس حسين الحسيني وحضورى. وبنهاية الحفل دعانا الرئيس معوّض لتناول الغداء في منزله، فاعتذرنا. فتوجّه إلى سيارته، وبعد لحظات دوى انفجار كبير اهتزّ له القصر الحكومي. تبين للتوّ أنّ الانفجار استهدف الرئيس معوّض فأرداه. سارع رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني إلى الدعوة إلى جلسة نيابية عاجلة، فانتخب الأستاذ إلياس الهراوي رئيساً. اعتمد الرئيس الهراوي نتائج المشاورات النيابية التي كان أجراها الرئيس معوّض، فكلفني تأليف الحكومة الأولى في عهده دون إجراء مشاورات.

كان للحكومة الأولى في عهد الرئيس الهراوي إنجازات كثيرة، أهمّها اثنان: أولاً إعادة توحيد البلاد بوضع حدّ لحالة التمرد التي كان يقودها العماد ميشال عون، وترجمة اتفاق الطائف نصوصاً دستورية. وقد وضع مشروع التعديلات الدستورية بناء على طلبى القاضي الدكتور خالد قباني. ولقد وقع الاجتياح العراقي للكويت خلال تلك الفترة، وكنت أوّل مسؤول عربي يستنكر العدوان. خرجت من الحكم في العام ١٩٩٠، نظراً لشعورى بالإنهاك بعد فترة عصيبة للغاية.

وقد توقّيت زوجتي ليلى في ١٢/٥/١٩٩٠ إذ كنت رئيساً للوزراء، فأقيم لها مأتم مهيب سرت فيه في الشارع مع إبنتي وداد، وكانت منطقتنا من بيروت تتعرّض للقصف الكثيف على يد قوات العماد ميشال عون. ولكن طيلة مرور الجنازة في الشوارع لم تتعرّض هذه الشوارع لأيّ قصف، ووريت جدث الرحمة في جبّانة الأوزاعي إلى جانب ضريح الرئيس رياض الصلح. وكانت ليلى أعلنت إسلامها وهي على فراش المرض، فسألته إذا كانت مُقتنعة بذلك، فأجابت في صوتٍ خفيض: «أريد أن أدفن معك في جدث واحد». وكانت قد شاركتنا بهجة الاحتفال بالعيد السنوي الأول لحفيدنا سليم قبل ١٢ يوماً.

سظّرت تجاربي في هذه المرحلة والمرحلة السابقة في ثلاثة كتب: الأول بعنوان «ذكريات وعبر»، والثاني بعنوان «عهد القرار والهوى»، والثالث بعنوان «على طريق الجمهورية الجديدة».

في العام ١٩٩٢، رشّحت نفسي للانتخابات النيابية عن بيروت على رأس لائحة «الإنقاذ والتغيير». وقد فزت في الانتخابات ولائحتي. فحوّلت اللائحة إلى كتلة نيابية تمارس المعارضة البناء خدمةً للديمقراطية. وانضمّ إلى الكتلة الدكتور رياض الصراف من الشمال والأستاذ عبد الرحيم مراد من البقاع، وفي مرحلة لاحقة الأستاذ بشارة مرهج من بيروت.

في العام ١٩٩٦ رشّحت نفسي مجدّداً على رأس لائحة، وقد فزت والأستاذ محمد يوسف بيضون في هذه الانتخابات.

في العام ١٩٩٨، لدى انتخاب العماد إميل لحود رئيساً، أجرى مشاورات كلّف إثرها الرئيس رفيق الحريري تأليف الحكومة. حصل إشكال بينه وبين الرئيس لحود لأمرٍ يتعلّق بإحصاء أصوات النواب. فاعتذر الرئيس الحريري عن تولي رئاسة الحكومة وقبل الرئيس لحود اعتذاره، وأجرى مشاورات كلّفني بعدها تأليف الحكومة.

الحكومة الأولى في عهد الرئيس لحود كانت لها إنجازات كثيرة، أهمّها وضع أول برنامج عمل للتصحيح المالي في العام ١٩٩٩، وانبلاج فجر التحرير من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب في العام ٢٠٠٠. وفي صيف العام ٢٠٠٠ أجرت حكومتي انتخابات نيابية لم أفرّ فيها بمقعد نيابي. فأعلنت خروجي نهائياً من حيّز العمل السياسي إلى حيّز العمل الوطني.

سقطت تجاربي في الحكم خلال هذه المرحلة تفصيلاً في كتاب بعنوان «للحقيقة والتاريخ».

إلى كل ما سبق، من المهام التي تولّيتها في فترات متفرّقة:

- مستشار لسنة واحدة لصندوق النقد العربي في أبو ظبي.
- رئيس لجنة الدينار العربي، صندوق النقد العربي.
- رئيس فريق من الخبراء العرب، شكلته جامعة الدول العربية للنظر في إعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك.

- رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك العربي والدولي للإستثمار في باريس.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت.
- عضو مجلس أمناء جامعة الأمم المتحدة.
- عضو مجلس إنترآكشن كاونسل للرؤساء السابقين في العالم.